أنماط الطلاق وخلفيات المطلقين في المجتمع الكويتي*

فهد ثاقب الثاقب**

* تم تمويل البحث من إدارة الأبحاث - جامعة الكويت - مشروع رقم ASO11.

** حصل على الدكتوراه في علم الاجتماع العائلي وعلم الإجرام من جامعة ولاية أوهايو عام ١٩٧٤.
يعمل حالياً أستاذاً بقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية - كلية الآداب - جامعة الكويت.

الملخص

يتناول البحث أنماط الطلاق وخلفيات المطلقين. والدراسات حول الطلاق في المجتمع الكويتي قليلة. كما أن هناك جوانب لظاهرة الطلاق لم يسلّط عليها الضوء ولم تخضع للدراسة، ومن تلك الجوانب أنماط الطلاق. وتهدف الدراسة إلى معرفة العلاقة بين أنماط الطلاق وبين خلفيات المطلقين، وتحقيقاً لهذا الهدف تحاول الدراسة الإجابة عن مجموعة من الأسئلة.

تم اختيار عينة البحث من المطلقات للسنوات ٩٠ - ٩١ - ٩٢. وبلغ عدد أفراد العينة اللاتي تمت مقابلتهن ٢٥٨ حالة موزعة على كافة المحافظات والمناطق في الكويت، وينتمي أفرادها إلى شرائح اقتصادية وعمرية مختلفة. واستخدم لغرض الدراسة استبيان احتوى على ٢٤٥ سؤالاً. ووجدنا بأن أنماط الطلاق لها علاقة ذات دلالة إحصائية بالتعليم، وعدد سنوات الزواج، والأبناء، والعمر عند الطلاق، والمذهب الديني، والزواج السابق للمطلق والمطلقة والسبب الرئيسي للطلاق وموقف عائلة المطلقة من الزواج ومن اقترح وأصر على الطلاق والاستشارة قبل الطلاق ومدة التفكير الجدّي بالطلاق والشعور نحو المطلق.

مقدمة

يكثر الحديث حول الطلاق في أجهزة الإعلام، ومع ذلك تحظى المشكلة باهتمام محدود من قبل الباحثين في مجتمعاتنا. ففي الكويت هناك دراسة تهدف إلى معرفة علاقة الطلاق ببعض العوامل كالسن والتعليم والإنجاب وقد اقتصرت عينة الدراسة على مطلقات ممن يستلمن مساعدات من وزارة الشؤون الاجتماعية للأعوام ١٩٧٣ - ١٩٧٥[١]. أما في المجتمعات العربية فالدراسات حول الطلاق محدودة أيضاً فيشير «برهوم» إلى أن أسباب الطلاق في الأردن تعود إلى أسباب عديدة منها تدخل الأسرة ومشكلات جنسية، ومشكلات اقتصادية[٢]. ويرى «الفيصل» أن أسباب الطلاق في الرياض تعود إلى عوامل منها تدخل الأهل، عدم الإنجاب، فارق السن، الزواج من امرأة أخرى[٣]. وفي دراسة لأسباب الطلاق من وجهة نظر الرجل السعودي ترى «الخطيب» أن هناك مجموعة من العوامل نشير إلى بعضها حسب أهميتها وهي اختلاف الطباع، تدخل الأهل، واختلاف الجنسية، وعدم الإنجاب وعوامل أخرى[٤].

أما في المجتمعات الغربية فالاهتمام كبير بدراسة تلك الظاهرة، ولذا فإن هناك العديد من الدراسات وتعتمد تلك الدراسات على التفسيرات البديهية أكثر من التفسيرات النظرية. فالنظرية كما يشير "White"[٥] ما زالت جزءاً متخلفاً في بحوث الطلاق. وقد ركزت الدراسات المبكرة كدراسة Goode على المشكلات السلوكية كالإدمان والزنا وغيرها كأسباب للطلاق[٦] بينما نجد أن الدراسات اللاحقة ركزت على اختلاف أسلوب الحياة والحرية الشخصية لشريك الزوجية[٧]. وابتعد البعض عن ربط الطلاق بالمشكلات الشخصية، ونظر هؤلاء إلى المتغيرات الجوهرية في البناء الاجتماعي كالتحضر والصناعة، ومعدل الجنس، والدين، وعمالة المرأة وعلاقتها بالطلاق[٨]. وربط البعض الطلاق بعوامل ديموغرافية مختلفة[٩].

وتوصلت بعض الدراسات في مجتمعات الدول النامية إلى نتائج مماثلة. ففي الصين وجد أن معدلات الطلاق متدنية نظراً للتمسك بالتقاليد والقيم، ويستثنى

من ذلك المتعلمون والشباب[١٠]. وفي دراسة للطلاق في أندونيسيا تم التركيز على علاقة الطلاق ببعض العوامل الديموغرافية كالتعليم والخلفية الاثنية[١١]. وفي بورتوريكو تبين بأن للطلاق علاقة سلبية بمدة الزواج، وعدد الأبناء وعلاقة إيجابية بعمالة المرأة، والتحضر[١٢].

ويعود الاختلاف في نتائج البحوث إلى اختلاف المجتمعات والمناهج والأدوات المستخدمة والعينات إلا أن تلك الدراسات تتفق على أن زيادة معدلات الطلاق جاء نتيجة للتغير الثقافي - الاجتماعي والتحول في مواقف الأفراد الثقافية.

والمجتمع الكويتي مرّ بتغير ثقافي - اجتماعي حيث نجد أن التعليم أصبح إلزامياً وزادت أعداد الجامعيات، وبالتالي العاملات خارج المنزل، وتأخر سن الزواج. ونجد أن نظرة المتعلمين وخاصة ممن تأثروا بالأيديولوجية الغربية قد تغيّرت بالنسبة للزواج والأدوار التي يجب أن يلعبها الرجل والمرأة. ويلاحظ انحسار سلطة العائلة فيما يتعلق بالزواج أو الطلاق.

وكما أشرنا فإن الدراسات حول الطلاق في المجتمع الكويتي قليلة. كما أن هناك جوانب عديدة لظاهرة الطلاق لم يسلط عليها الضوء ولم تخضع للدراسة، وبالتالي فمعرفتنا بها محدودة. ومن تلك الجوانب أنماط الطلاق. والطلاق كما نعلم يختلف حسب الظروف التي يتم فيها. والطلاق نوعان هما الرجعي والبائن. والطلاق الرجعي هو الطلاق الذي يعطي الزوج الحق بمراجعة زوجته بعد الطلقة الأولى شريطة أن تكون ما زالت في العدّة. أما الطلاق البائن فهو نوعان وهما الطلاق البائن بينونة صغرى والبائن بينونة كبرى. أما الأول فهو الذي لا يجوز للزوج إعادة زوجته المطلقة إلا بعقد ومهر جديدين. ويحدث هذا النوع إذا كان الطلاق رجعيًّا ولم يعد الطرفان إلى الحياة الزوجية قبل انقضاء العدّة. أما الثاني فهو الطلاق الذي لا يجوز للزوج إعادة زوجته ثانية إلا بعد زواجها من شخص آخر ثم طلاقها منه. ويحدث هذا النوع إذا كان الطلاق ثلاثاً أو مكمّلاً للثلاث. أي أن هذا الطلاق بمثابة نهاية للحياة الزوجية. ويقع الطلاق البائن بنوعيه في حالات كالطلاق قبل الدخول أو الطلاق على مال أو الطلاق المكمّل للثلاث[١٣].

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين أنماط الطلاق وبين خلفيات المطلقين كالعمر والحالة التعليمية والحالة الاقتصادية والمذهب ونمط السكن والأبناء والزواج السابق وطلاق الوالدين. وتحقيقًا لهذا الهدف تحاول الدراسة الإجابة عن مجموعة من الأسئلة منها:

- هل هناك علاقة بين أنماط الطلاق وأسباب الطلاق؟
- هل هناك علاقة بين أنماط الطلاق ومستوى التعليم؟
- هل هناك علاقة بين أنماط الطلاق ونمط الرغبة في الزواج؟
- هل هناك علاقة بين أنماط الطلاق وعدد سنوات الزواج؟
- هل هناك علاقة بين أنماط الطلاق وموافقة عائلة المجيبة على الزواج؟
- هل هناك علاقة بين أنماط الطلاق وعمر المطلقة عند الطلاق؟
- هل هناك علاقة بين أنماط الطلاق ووجود أبناء؟
- هل هناك علاقة بين أنماط الطلاق والمذهب الديني للمطلق أو المطلقة؟
- هل هناك علاقة بين أنماط الطلاق والزواج السابق للمطلق والمطلقة؟
- هل هناك علاقة بين أنماط الطلاق واقتراح الطلاق والإصرار عليه؟
- هل هناك علاقة بين أنماط الطلاق وإجراء استشارات قبل الطلاق؟
- هل هناك علاقة بين أنماط الطلاق ومدة التفكير الجدي بالطلاق؟

تلك هي معظم الأسئلة التي ستجيب عنها الدراسة. وباعتقادنا أن هذا الموضوع يجب أن يُعطى مزيدًا من الاهتمام. علمًا بأن هذه الدراسة هي جزء من دراسة موسعة حول الطلاق مع عناية خاصة بتكيف المرأة المطلقة، وبناءً عليه فقد اقتصرت الدراسة على المطلقات دون المطلقين.

منهج البحث

تم اختيار عينة البحث من المطلقات للسنوات ٩٠ - ٩١ - ١٩٩٢. وقد بلغ المجموع الكلي لحالات الطلاق حسب سجلات وزارة العدل لتلك السنوات

٤٠٧٢ حالة. وتقرر اختيار عينة عشوائية مكونة من ثلاثمائة حالة. تمت مقابلة ٢٥٨ حالة، أما الحالات الأخرى فقد تعذر مقابلتهن نظرًا لاختلاف عنوان المنزل أو رفض البعض نتيجة لزواجهن أو رفض ذويهم إجراء المقابلة.

أما بالنسبة لعينة البحث فهي تضم ٢٥٨ حالة موزعة على كافة المحافظات والمناطق في الكويت، وينتمي أفرادها إلى شرائح اقتصادية وعمرية مختلفة. وبلغت نسبة الحالات لمنطقة العاصمة والأحمدي ٢٠٪ لكل منها. وهناك ٢٥٪ من الحالات من الفروانية، ١٨٪ من حولي، ١٧٪ من الجهراء. ويقيم ٥٥٪ من أفراد العينة في منازل الدخل المحدود، بينما يقيم ٢٥٪ في فلل، وحوالي ١٤٪ في شقق، ويقيم حوالي ٧٪ في بيوت شرقية أو ملاحق. وبلغ دخل ٢١٪ من أفراد العينة أقل من ١٩٩ د.ك شهريا، وهناك حوالي ٣٠٪ بلغ دخلهن ٢٠٠ - ٢٩٩ د.ك شهريا، وحوالي ٢٣٪ بلغ دخلهن ٤٠٠-٥٩٩ د.ك شهريا، وحوالي ٦٪ بلغ دخلهن ٦٠٠ - ٧٩٩ د.ك شهريا، و١٪ بلغ دخلهن ٨٠٠ د.ك شهريا فما فوق. هناك ١٩٪ ليس لهن دخل شهري إما لكونهن طالبات أو سيدات يعتمدن على أولياء أمورهن ماليا. أما بالنسبة لدخل المطلق الشهري فهناك ١٪ دخلهم أقل من ١٩٩ د.ك شهريا، ١٨٪ دخلهم بين ٢٠٠ - ٣٩٩ د.ك شهريا، و٣٣٪ دخلهم ٤٠٠ - ٥٩٩ د.ك شهريا، و١٤٪ دخلهم ٦٠٠ - ٧٩٩ د.ك شهريا، و١٩٪ دخلهم ٨٠٠ د.ك فما فوق شهريا، وهناك ١٤٪ دخلهم غير معلوم لمطلقاتهم.

ينتمي أفراد العينة إلى فئات عمرية مختلفة، فهناك ١٤٪ من الفئة العمرية ١٦ - ٢١ سنة، وحوالي ٢٩٪ من الفئة العمرية ٢٢ - ٢٥ سنة، و٢٢٪ من الفئة العمرية ٢٦ - ٢٩ سنة، وحوالي ١٦٪ من الفئة العمرية ٣٠ - ٣٣ سنة، وحوالي ٢٠٪ من الفئة ٣٤ سنة فما فوق. بلغت نسبة من لديهم أطفال من أفراد العينة حوالي ٤٩٪، تراوحت أعدادهم بين ١-٥ أبناء والجدير بالذكر أن جميع أفراد العينة من الكويتيات وتمثل الأميات ٧٪ وحملة الشهادة الابتدائية حوالي ٧٪ وحملة الشهادة المتوسطة والثانوية ٥٥٪ وحملة الشهادة الجامعية وما فوق ٣١٪ وبلغت نسبة العاملات من أفراد العينة ٤٧٪ وغير العاملات ممن عملوا من قبل ٩٪، أما

أولئك اللائي لم يعملن طول حياتهن فيمثلن ٤٤٪، والجدير بالذكر أن نسبة الطالبات بين غير العاملات بلغت ١٥٪ والمتقاعدات ٣٪ وربات البيوت ٣٦٪ وتبين بأن ٣٦٪ من أفراد العينة كن يعملن أثناء الزواج. وينتمي ٨١٪ من أفراد العينة إلى المذهب السني و١٩٪ إلى المذهب الشيعي.

أما بالنسبة لسنوات الزواج فهناك ٢٦,٧٪ مما كان زواجهن أقل من ٦ شهور، و١٧,٠٪ تزوجن لستة شهور إلى سنتين، و٢٥,٩٪ سنتان إلى أقل من ٥ سنوات، و١٥,١٪ ٥ سنوات إلى أقل من ١٣ سنة، و١٥,١٪ لمن استمر زواجهن ١٣ سنة فما فوق. كما اتضح أن ٣٥٪ من الأزواج هم من الأقارب و٥٪ من الجيران و٩٪ من أصدقاء العائلة، ٢٪ من الأصدقاء الشخصيين، و٣١٪ غير معروفين قبل الزواج، و١٩٪ معروفون معرفة محدودة قبل الزواج، وتجدر الإشارة إلى أن ٦٦٪ من أولئك الأقارب أبناء عم.

استُخدِم لغرض الدراسة الموسعة والتي تشكل هذه الورقة جزءاً منها استبيان احتوى على مائتين وخمسة وأربعين سؤالاً. يتناول الجزء الأول منها الخلفيات الاجتماعية لأفراد العينة ويتناول الجزء الثاني الأسئلة التي تتعلق بالأبعاد المختلفة للطلاق ومنها الأسباب والدوافع. هذا وقد أُجري اختبار أولي للاستبيان على مجموعة من المطلقات وتم على أثر ذلك إضافة أو حذف أو تعديل بعض الأسئلة في ضوء نتائج التجربة.

ثم جرت تجربة الاستبيان مرة أخرى وفي كلتا الحالتين شاركت ثماني باحثات في تلك التجربة وتم تدريبهن على استخدام تلك الاستمارة. وقد اعتمدنا في تحليل النتائج إحصائيًا على الفروق بين النسب المئوية، وعلى اختبار كا٢ لاختبار مدى الدلالة الإحصائية للفروق بين تكرارات العوامل المختلفة وعلاقاتها بالطلاق.

النتائج

تشير البيانات إلى أن ٥٥٪ من أفراد العينة من حملة الشهادة المتوسطة والثانوية و٣١٪ من حملة الدبلوم والشهادة الجامعية، بينما هناك ١٤٪ فقط من

الأميات وحملة الشهادة الابتدائية. أما بالنسبة للسكان (١٠ سنوات فأكثر) فقد تبين بأن نسبة الأميات وحملة الشهادة الابتدائية بلغت ٥٠٪، أما حملة الشهادة المتوسطة والثانوية فبلغن ٣٨٪ وهناك ١٢٪ لحملة الدبلوم والشهادة الجامعية (المجموعة الاحصائية، ١٩٩٢: ٣٢) ومن الجدير بالذكر أن ٨٣٪ من أفراد العينة من الفئة العمرية ١٦-٣٣ سنة ويعود انخفاض نسبة الطلاق بين الأميات إلى القول بأن الأميات وحملة الشهادة الابتدائية أكثر تمسكاً بالقيم والأعراف التقليدية الرافضة للطلاق. كما أن التعليم وخاصة الجامعي يقود إلى زيادة الوعي والاستقلالية مما يقود تحت ظروف معينة إلى الطلاق.

تشير البيانات الواردة في الجدول إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى تعليم المطلقة وأنماط الطلاق. وتبين بأن أغلبية ٦٩,٤٪ من المطلقات الأميات وحملة الشهادة الابتدائية طلقن طلاقًا رجعيًا، بينما هناك نسبة ٢,٨٪ طلقن قبل الدخول. بالمقابل نجد أن الطلاق الرجعي بين الجامعيات ٤٩,٤٪ لا يمثل الأغلبية بينما نجد أن الطلاق قبل الدخول ٣٠,٩٪ بين تلك الفئة وهو أعلى بكثير مما هو عليه في الفئات التعليمية الأخرى. أما حملة الشهادة المتوسطة والثانوية فنجد أن من طلقن طلاقًا رجعيًا نسبتهن ٦١,٠٪ مقابل ١٧,٠٪ ممن طلقن طلاقًا بائنًا. وهذه النسب تشير إلى وجود علاقة إيجابية بين التعليم والطلاق قبل الدخول، وعلاقة سلبية بين التعليم والطلاق الرجعي.

والواقع أننا لو نظرنا إلى أسباب الطلاق قبل الدخول لوجدنا في مقدمتها وبنسب عالية مشكلات التفاعل بين الزوجين ومشكلات النفور وعدم الاقتناع ومشكلات الأمراض النفسية والجسدية. وكل تلك المشكلات وخاصة الأولى والثانية تعتبر من سمات الفئات المتعلمة. فمن الواضح أن هدف الزواج بالنسبة للمرأة الجامعية يختلف عنه لدى المرأة الأمية، وتلك التي أنهت المرحلة الابتدائية. فالجامعية تعطي الأولوية للسعادة الزوجية والألفة والمحبة، بينما تعطي الثانية الأولوية للإنجاب ومكان الإقامة. ولذا نجد أن الجامعية تحاول التعرف على شخصية الزوج في الأسابيع الأولى التالية لعقد القران والتي تسبق الدخول. بينما

نجد أن الأميات وحملة الابتدائية يسرعن إلى الدخول في الزواج قبل التعرف على ملامح شخصية الزوج - وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة الطلاق قبل الدخول بين الجامعيات وانخفاض تلك النسبة بين الأميات. وبالمقابل انخفاض نسبة الطلاق الرجعي بين الجامعيات مقابل ارتفاع نسبته بين الأميات وحملة الشهادة الابتدائية.

ومما لا شك فيه أن التعليم قد لعب دورًا في وضع أولويات الزواج بين الفريقين. فالبيانات تشير إلى أن ثلث المطلقات من الجامعيات فضلن الطلاق قبل الدخول فعلًا في الزواج، بل الاكتفاء بالتعارف لأيام وأسابيع، وهذا أقرب للخطوبة منه للزواج. ونظرًا لأن نظام الخطوبة والخروج مع الخطيبة قبل عقد القران غير معمول به في المجتمع الكويتي، لذا نجد أن البديل لذلك بين الجامعيات هو عقد القران ومحاولة التعرف على شخصية الزوج ثم اتخاذ القرار في المضي في الزواج أو التراجع وفسخ عقد الزواج دون إقامة علاقة جنسية، أما الهدف بالنسبة للأميات وحملة الشهادة الابتدائية فيختلف عن ذلك ولذا نجد أن نسبة الطلاق قبل الدخول بينهن تصل إلى ٢,٨٪ مقابل ٣٠,٩٪ للجامعيات. أما بالنسبة لاختلاف النسب بين الفئتين فيما يتعلق بالطلاق البائن بينونة كبرى فهذا يعود إلى أن الجامعية لديها الوظيفة والدخل وبالتالي الاستقلال الاقتصادي وعدم الاعتماد على الرجل فهي إذا اقتنعت بفشل الحياة الزوجية واختفاء الألفة والمحبة فإنها لن تعود للزوج ثانية. بينما نجد أن الأميات وحملة الشهادة الابتدائية معتمدات اقتصاديا على الزوج فلا بد لهن من العودة إن كان ذلك ممكنًا وذلك من أجل رعايتها وأبنائها.

وتشير البيانات إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرغبة في الزواج ونمط الطلاق. ولدى سؤال أفراد العينة هل تم الزواج السابق بناء على (١) الرغبة الشخصية أولا أو (٢) رغبة الأهل أولا. أجاب ٥٣٪ بأن الزواج كان بناء على رغبة الأهل وأجاب ٤٧٪ بأن الزواج تم بناء على الرغبة الشخصية. ويتبين بأن ٢٣,٤٪ ممن تم زواجهن بناء على رغبة الأهل قد طلقن قبل الدخول بالمقابل هناك ١٤,٩٪ ممن تزوجن بناء على الرغبة الشخصية طلقن قبل الدخول،

وهناك ٥٦,٢٪ طلقن طلاقًا رجعيًا. ونجد أن نسبة الطلاق البائن بينونة صغرى أو كبرى هي أكبر لدى من تم زواجهن بناء على الرغبة الشخصية. فقد بلغت نسبة من طلقن طلاقًا بائنًا بينونة صغرى ١٢,٤٪ وبينونة كبرى ٦,٦٪ بين من تم زواجهن بناء على الرغبة الشخصية. أما من تم زواجهن بناء على رغبة الأهل فقد بلغ الطلاق البائن بينونة صغرى ٦,٦٪ والطلاق البائن بينونة كبرى ٠٪.

ويعود ذلك إلى أن الزواج إذا تم بناء على رغبة الأهل ولم تكن هناك معرفة شخصية فإن المرأة ستحاول خلال الأسابيع أو الشهور التي تسبق حفل الزفاف التعرف على شخصية الزوج. وهنا نجد أن البعض ربما يغير من رأيه في الزواج وهذا يفسر ارتفاع معدلات الطلاق قبل الدخول بين تلك الفئة. وهذا يفسر أيضًا الفارق بين نسبة الطلاق الرجعي بين الفئتين. أما البعض الآخر ممن تزوج بناء على رغبة الأهل ووافق على الزفاف قد يكتشف عدم التوافق والانسجام متأخرًا ويقرر الخروج من الزواج. وهذا ما يفسر ارتفاع معدلات الطلاق الرجعي بينهن. أما بالنسبة لمن تزوجن بناء على الرغبة الشخصية وطلقن طلاقًا بائنًا بينونة صغرى أو كبرى فإن تلك المعدلات تشير إلى رغبة المطلقين بالعودة إلى الحياة الزوجية وذلك لأن زواجهما من الأصل قد تم بناء على الرغبة الشخصية. أما من تم زواجهن بناء على رغبة الأهل فإن نسبة محدودة تعود للزوج بعد الطلاق الرجعي. وهذا ما يفسر النسب المتدنية للطلاق البائن بينونة صغرى أو كبرى بين تلك الفئة. فالمرأة التي ليس لها دافع شخصي يربطها بالزوج منذ البدء إذا طلقت مرة واحدة فإن من الصعب أن تعود إلى الزوج ثانية.

ووجدنا أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد سنوات الزواج ونمط الطلاق. فنجد أن أغلبية ٥٢,٢٪ ممن استمر زواجهن أقل من ٦ شهور طلقن قبل الدخول و٤٠,٦٪ طلقن طلاقًا رجعيًا وليس هناك من طلقن طلاقًا بائنًا بينونة صغرى أو كبرى بين تلك الفئة. بالمقابل نجد أن نسبة الطلاق قبل الدخول تنخفض بينما ترتفع نسبة الطلاق الرجعي كلما زاد عدد سنوات الزواج. فقد بلغت نسبة الطلاق الرجعي ٧٢,٧٪ والطلاق قبل الدخول ١٨,٢٪ بين من استمر

زواجهن ٦ شهور إلى أقل من سنتين. ويلاحظ أنه كلما زادت سنوات الزواج زادت نسبة الطلاق البائن بينونة صغرى أو كبرى. وقد تبين أن الفئة التي استمر زواجها من ٥ سنوات إلى ١٣ سنة بلغ الطلاق قبل الدخول فيها ٠٪ أما الطلاق الرجعي فبلغ ٦٦,٧٪ و١٠,٣٪ للطلاق البائن بينونة كبرى والخلع و١٢,٨٪ للطلاق البائن بينونة صغرى.

والواقع أن من المتوقع أن يكون نمط الطلاق السائد بين من استمر زواجهن أقل من ٦ شهور طلاقًا رجعيًا أو قبل الدخول نظرًا لقصر المدة. وكما ذكرنا فإن عقد القران في مجتمعنا لا يرتبط بالدخول، فالفترة بين عقد القران والدخول قد تطول إلى شهور يتم فيها التعارف بين الجانبين، وهذا ما يؤدي بغير الراغبات في الاستمرار إلى الطلاق قبل الدخول وهن الأكثرية بين تلك الفئة. ونجد أن من استعجلن الدخول تم طلاقهن طلاقًا رجعيًا. وهناك ٧,٢٪ ممن حصلن على طلاق خلع، وهذا يحدث عندما تكون المرأة بعد تجربة الشهور القليلة قد قررت طلب الطلاق إلا أن الزوج غير راغب في ذلك. وليس من المتوقع عمليًا أن يحصل طلاق بائن بينونة صغرى أو كبرى خلال الشهور الأولى للزواج. ويلاحظ أن هناك علاقة سلبية بين عدد سنوات الزواج والطلاق قبل الدخول. بينما نجد أن هناك علاقة إيجابية بين عدد سنوات الزواج والطلاق البائن بينونة صغرى أو كبرى. فمن المتوقع أنه كلما طالت فترة الزواج وحصل طلاق فإن من المحتمل العودة للزوج لأكثر من مرة، مما يؤدي إلى تكرار الطلاق وهذا ما يفسر وجود تلك الأنماط بين من استمر زواجهن أكثر من خمس سنوات. بالمقابل ليس من المقبول أن يستمر الزواج قبل الدخول سنوات حتى لو كان المقصود حجز الفتاة إلى أن يتم استعداد الفتى وهذا ما يفسر وجود ذلك النمط بين من استمر زواجهن ٥ سنوات فأكثر.

أما فيما يتعلق **بالأسباب الرئيسية للطلاق** فعند سؤال أفراد العينة عن السبب الرئيسي للطلاق جاءت الإجابات بحوالي ١٤٥ سببًا. وقد تم تصنيفها بثماني مجموعات هي: ١- **سوء المعاملة والفساد** كالخيانة الزوجية وإدمان الخمور

وإدمان المخدرات والضرب وعصبية المزاج ولعب القمار والشذوذ الجنسي والغياب الدائم عن المنزل. ٢- **عدم توفر السكن المستقل** والخلافات مع أهل الزوج ومنها رفض الزوج الاستقلال السكني عن الأهل، والخلاف مع أم الزوج، والخلاف مع أخوات الزوج، وعدم التوافق مع إخوان الزوج، وعدم رغبة أهل الزوج باستمرار الزواج وغيرها من مشكلات مع عائلة الزوج. ٣- **المشكلات الجنسية** كعدم الإنجاب وعقم الزوج والضعف الجنسي والبرود الجنسي والعجز الجنسي. ٤- **التفاعل بين الزوجين** كاختلاف مستوى التعليم، ورفض العلاقة الجنسية أثناء الحمل، وعدم وجود توافق نفسي، وعدم وجود تفاهم، والاعتراض على الخروج من البيت، وإهمال الزوجة للأبناء والبيت، ورفض زيارة الأهل، والتهرب من تحديد موعد الزفاف، وعدم القدرة على تحمل المسؤولية، وضعف شخصية الزوج، وسيطرة الأم على الزوج، وتدخل زوجة الأب بكل شيء، وفارق السن، وصغر سن الزوجة، وصغر سن الزوج، ومنع الزوجة من العمل، وعدم الموافقة على العمل أو قيادة السيارة، وعدم أداء الصلاة، ومشكلات وخلافات مختلفة. ٥- **مشكلات تعدد الزوجات** كعدم إخبار الزوجة عند الزواج بأنه متزوج، والتزوج من امرأة أخرى دون علمها أو رضاها، واشتراط الزوجة الأولى طلاقه من الزوجة الثانية للاستمرار معه، وإقامة الزوجة الجديدة مع المبحوثة وزوجها، ومضايقة ابنة الزوج للزوجة، ورغبة الزوج الزواج من أخرى، ورغبة الزوج في العودة لمطلقته وابنة عمه، وتقصير الزوج بحق الزوجة نتيجة لتعدد الزوجات، وزواجه من إنسانة غير شريفة، خطبة الزوج لامرأة أخرى قبل الدخول، والزواج من أخرى ودفعها للطلاق، ومتزوج رفض إبلاغ زوجته عن زواجه، وطلب الزوجة الطلاق لأنها لا تحب الزوجة الأخرى وتزوج سرًا وعندما أذاعت أمها السر طلقها، وطلب الزوج أن يقيم الزوجان مع زوجته الأولى وحسب شروطها، وخوف الزوج من أولاده بعد أن قرر بيع البيت وشراء آخر للزوجة. ٦- **المشكلات المالية** كعدم القدرة على الإنفاق على الزوجة، وأبناء الزوجة من زوجته الأولى يريدون أخذ المال والبيت، بخل الزوج حيث لا يرغب بإقامة حفل للزواج أو السفر، وعدم التكافؤ المادي، والفارق بين المعيشة

معه ومع أهلها، وطمع الزوج في معاش أولادها الأيتام، وبيع الزوج لذهب الزوجة دون علمها، وترك الزوجة دون نفقة، والإقامة مع الزوجة الثانية.

وتضم المجموعة ٧- **مشكلات النفور وعدم الاقتناع بالزوج أو الزوجة** كاعتبار الزوج الزواج غلطة يجب تصحيحها، وعناد الزوجة لأنها ترغب بالخلاص من الزوج، وعدم تقبل الزوج حيث إن نفسيته تغيرت بعد سجنه أثناء الاحتلال، عدم الاقتناع بالزوج رغم الإصرار على زواج أبناء العم والخال، وعندما تراه ترى فيه أخاها لأنه من الأقارب، والزواج دون رغبتها، وتم عقد قرانها قبل ثلاث سنوات دون علمها، وعدم الارتياح من شكل الزواج، وتغير شخصية الزوجة من مطيعة إلى متمردة، ولم يكن هناك تقبل للزوج، وادعاء الزوج بأنها سمينة، وتشدد وتزمت الزوج، واعتراف الزوج بأنه مجبر على هذا الزواج، وكون الزوج صامتًا لا يتكلم ولا يهتم، والادعاء بأن الزوجة ليست جميلة ولا تنال إعجابه، وشبع وملّ من الزوجة، وكراهية الزوج والذهاب للأهل. ٨- **مشكلات المرض النفسي والجسدي والغيرة والشك والسحر** كغيره وشكوك الزوج طول الوقت، فهو شكاك لا يثق بالزوجة، وكان يشك بعلاقتها بأخيه لأنه أخذها بفعل السحر، ومرض الزوج النفسي، وتردد الزوج على عيادة الطب النفسي، وخجل الزوج وانطوائية شخصيته، وانطواء الزوج وتشاؤمه، ومرض الزوجة بالربو وتكسر الدم، وتذبذب سلوك الزوج، وعدم اتزان الزوج عقليا، وعدم نظافة الزوج، ومرض الزوجة بالصرع، وعدم تقبله الزوجة نتيجة لسحر أمه، وكراهيته الزوجة بسبب السحر، وأصيب بانهيار عصبي جعله يرى الزوجة سوداء.

في ضوء ما تقدم نلاحظ أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أنماط الطلاق والمشكلة الرئيسة المؤدية للطلاق. فقد تبين أن الطلاق قبل الدخول يحدث بسبب مشكلات تكون واضحة من البدء. فهناك مشكلات تظهر بوضوح بعد عقد القران وقبل الدخول، بينما هناك مشكلات قد لا تكون واضحة في بداية الزواج ولكنها تكشف عن نفسها بعد الزفاف. لذا نجد أن: ٤٥,٥٪ ممن تم طلاقهن بسبب مشكلات النفور وعدم الاقتناع قد طلقن قبل الدخول، وكذلك ٣٧,٥٪ طلقن بسبب مشكلات المرض النفسي والجسدي والغيرة والشك،

و٢٥,٠٪ طلقن بسبب مشكلات التفاعل بين الزوجين، و١٩,٢٪ بسبب مشكلات عدم توفر السكن والخلاف مع أهل الزوج. بالمقابل نجد أن المشكلات التي تظهر بعد الزفاف يمثل عدم الدخول نسبة متدنية منها. فهناك ٣,٤٪ ممن طلقن بسبب سوء المعاملة والفساد وطلقن قبل الدخول، وكذلك ١١,٨٪ ممن طلقن بسبب المشكلات الجنسية و١٣,٦٪ طلقن بسبب المشكلات المالية و١٤,٨٪ طلقن بسبب تعدد الزوجات. ونجد أن نسبة ١٨,٢٪ من المطلقات بسبب المشكلات المالية طلقن خلعًا. و١٥,٣٪ ممن طلقن بسبب سوء المعاملة والفساد طلقن طلاق خلع. فمشكلات سوء المعاملة والفساد والمشكلات المالية لا تظهر بشكل مبكر ولذا نجد أن نسبة من تم طلاقهن قبل الدخول من تلك الفئة متدنية جدا. بالمقابل نجد أن طلاق الخلع بين تلك الفئة يأتي في المرتبة الثانية بعد الطلاق الرجعي. أما المشكلات التي تظهر بشكل مبكر بعد عقد القران كمشكلات الأمراض النفسية والجسدية، والنفور وعدم الاقتناع، ومشكلات التفاعل، وعدم توفر السكن المستقل فتؤدي إلى نسبة عالية من الطلاق قبل الدخول أو الطلاق الرجعي، حيث يكتشف كل طرف شخصية الطرف الآخر وظروفه المعيشية. ونجد أن نسبة أنماط الطلاق الأخرى بين من طلقن لتلك الأسباب متدنية.

كما تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين موافقة عائلة المجيبة على الزواج وأنماط الطلاق. فهناك علاقة سلبية بين الموافقة على الزواج وبين الخلع والطلاق البائن بينونة صغرى والبائن بينونة كبرى. بينما هناك علاقة إيجابية بين الموافقة على الزواج والطلاق قبل الدخول والطلاق الرجعي. فنجد أن ٢٣,٤٪ ممن تمت موافقة الأهل بشدة على زواجهن طلقن قبل الدخول، وكذلك ٦١,٣٪ طلقن طلاقًا رجعيًا. ونجد أن هناك نسبًا مماثلة تقريبًا لمن تمت موافقة الأهل على زواجهن. وهذا يعني أن الزيجات التي تمت بموافقة الأهل ومباركتهم، إذا تعرضت تلك الزيجات للتصدع فإن نمط الطلاق في الغالب هو الطلاق قبل الدخول أو الطلاق الرجعي. وهذا يعني أن الزيجات التي تمت بموافقة عائلة المطلقة أو موافقة العائلتين إذا تعرضت لأية خلافات وصعب حلها، فإما أن تؤدي إلى الانفصال قبل الدخول وهو الأقل قسوة بالنسبة للطرفين، أو تؤدي إلى

الطلاق الرجعي وهو أقل كلفة نفسية من الأنماط الأخرى. بالمقابل نجد أن من تزوجن بغير موافقة الأهل فإن نسبة الطلاق قبل الدخول متدنية بينهن بنسبة ٤,٣٪ وكذلك الطلاق الرجعي بنسبة ٥٢,٢٪. وتتدنى هذه النسب بشكل أكبر بين من لم يوافق الأهل بشدة على زواجها حيث تصل إلى ٠٪ بين من طلقن قبل الدخول و٣٣,٣٪ بين من طلقن طلاقًا رجعيًا. بالمقابل نجد أن نسبة طلاق الخلع تمثل ٢٦,١٪ وكذلك نلاحظ ارتفاع نسب الطلاق البائن بينونة صغرى وكبرى.

إن من الواضح أن الزيجات التي تمت بدون موافقة الأهل وتعرضت للطلاق فإن نمط الطلاق هو الرجعي والخلع والطلاق البائن بينونة كبرى وصغرى. ويعود وجود النسب المتدنية من الطلاق قبل الدخول بين تلك الفئة إلى أن المرأة مصممة على الزواج من ذلك الشخص وحتى وإن لم يوافق الأهل، وهي بالتالي إما على معرفة بالشخص أو ربما تربطهما رابطة عاطفية أو أنها انتظرت طويلاً وعندما تقدم الشخص قررت الزواج بغير موافقة الأهل ودون التعرف على شخصيته. وفي هذا النمط من الزيجات التي يرتبط الطرفان فيها برباط عاطفي نجد أنه حتى في حالة الطلاق الرجعي فإن البعض سيعود أكثر من مرة إلى الزوج وهذا ما يفسر زيادة معدلات الطلاق البائن بينونة صغرى أو كبرى. أو قد تطلب المرأة الطلاق لكن الزوج بسبب العلاقة العاطفية لا يوافق على الطلاق وهذا ما يفسر زيادة معدلات طلاق الخلع بين من تزوجن بدون موافقة الأهل.

وتشير البيانات إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمر المطلقة عند الطلاق وبين نمط الطلاق. فقد تبين بأن المطلقات بأعمار دون ٢٦ عامًا طلق أغلبهن قبل الدخول أو طلاقًا رجعيًا. فبين الفئة العمرية ١٦-٢١ سنة هناك ٤٧,٢٪ طلقن قبل الدخول و٤٤,٤٪ طلقن طلاقًا رجعيًا وبين الفئة العمرية ٢٢-٢٥ سنة هناك ٦٤,٩٪ طلقن طلاقًا رجعيًا و٢١,٦٪ طلقن قبل الدخول. وكما أشرنا هناك فئة من الشباب والمتعلمات المتأثرات بالأيديولوجية الغربية ممن تفضل التعرف على الزوج قبل الدخول ولذا نجد أن نسبة عالية من المطلقات طلقن قبل الدخول، وهناك من المطلقات ممن لم تتح لهن معرفة الزوج إلا بعد الدخول وبالتالي حصل الطلاق الرجعي. ونظراً لأعمارهن الشابة وتجربتهن القصيرة

للزواج فلم تتح للبعض الفرصة للعودة للزوج ولذا نجد أن الطلاق البائن بينونة صغرى أو كبرى غير موجود أو موجود بشكل محدود. ولذا فبين الفئات العمرية ٢٦ فما فوق نجد أن نسب الطلاق بدون دخول تصبح متدنية جدًّا إلى أن تصل إلى ٤٢ سنة، لأن المتزوجين خاصة بعد الأربعين ليسوا بحاجة إلى فترة للتعارف كما يفعل الأصغر سنًّا. ولذا فكلما ازداد العمر عند الطلاق قلت نسبة الطلاق قبل الدخول، وزادت نسب الطلاق البائن بينونة صغرى أو كبرى.

وتبين بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نمط الطلاق وبين وجود الأبناء نلاحظ أن الزيجات التي انتهت بالطلاق بغير أبناء هي في غالبيتها رجعية أو قبل الدخول. فهناك ٣٦,٨٪ ممن ليس لديهن أبناء تم طلاقهن قبل الدخول وتم طلاقهن طلاقًا رجعيًا. بالمقابل نجد أن نسبة الطلاق لمن لديهن أبناء ٠٪ قبل الدخول و٦٤,٨٪ رجعي، أما أنماط الطلاق الأخرى فنجد أنها تتضاعف مع وجود الأبناء. فتبين بأن الطلاق البائن بينونة صغرى يمثل ٣,٠٪ لمن ليس لديهن أبناء مقابل ١٦,٠٪ لمن لديهن أبناء. أما الطلاق البائن بينونة كبرى فيمثل ٠٪ بالنسبة لمن ليس لديهن أطفال مقابل ٦,٤٪ لمن لديهن أطفال. وكذلك طلاق الخلع فيمثل ٦,٨٪ لمن ليس لديهن أبناء مقابل ١٢,٨٪ لمن لديهن أبناء. ويتضح أن وجود الأبناء يدفع بالطرفين للمحاولة أكثر من مرة في العودة للحياة الزوجية وهذا ما يفسر ازدياد النسب في حالة الطلاق البائن.

ومن الجدير بالذكر أن إحصاءات وزارة العدل في الكويت لا تشير إلى وجود أبناء من عدمه بين المطلقين، إلا أن عينة هذا البحث تشير إلى أن ٤٩٪ من المطلقات لديهن أطفال، والواقع أن أغلبية حالات الطلاق في الكويت وغيرها من الدول الإسلامية تمت بدون أبناء. فالطلاق يحدث في السنوات الأولى للزواج نظراً لسهولة الإجراءات. وكما أشرنا فإن معظم حالات الطلاق في الكويت تقع في السنتين الأولى للزواج، ولذا فمن غير المتوقع الإنجاب نظرًا لقصر مدة الزواج. ولذا نجد أن ٩٠٪ ممن ليس لديهن أبناء طلقن قبل الدخول أو طلقن طلاقًا رجعيًا. في حال وجود الأبناء فإن كلا الطرفين يحاول العودة للحياة الزوجية أكثر من مرة وهذا ما يفسر الزيادة في نسب الطلاق البائن بينونة صغرى أو كبرى.

ونلاحظ أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المذهب الديني للمطلق أو المطلقة ونمط الطلاق، فنجد أن نسبة الطلاق الخلع والطلاق قبل الدخول تزداد بين الشيعة وتقل بين السنّة. أما الأنماط الأخرى للطلاق فنسبتها أعلى بين السنّة. فقد بلغت نسبة الطلاق بدون دخول ١٧,٢٪. للسنة مقابل ٢٨,٦٪ للشيعة. أما طلاق الخلع فقد بلغ حوالي ٧,٧٪ بين السنّة مقابل ١٨,٤٪ بين الشيعة. بالمقابل نجد أن الطلاق الرجعي بلغ ٦٠,٨٪ بين السنّة و٤٩٪ بين الشيعة من المطلقات، وبلغ الطلاق البائن بينونة صغرى ١٠,٥٪ بين السنّة و٤,١٪ بين المطلقات الشيعة، والبائن بينونة كبرى ٣,٨٪ بين المطلقات السنّة و٠٪ بين الشيعة. وربما يعود ذلك إلى وجود مؤخر الصداق بين الشيعة مما ييسر للمرأة مساومة الزوج ومطالبته بتطليقها مقابل التنازل عن حقها في مؤخر الصداق.

أما فيما يتعلق بالزواج السابق للمطلق أو المطلقة فنلاحظ أن عدد غير المتزوجين من قبل يفوق كثيرًا أعداد المتزوجين والمتزوجات من شخص آخر. وتشير البيانات إلى أن المطلقين والمطلقات الذين تم طلاقهم قبل الدخول معظمهم لم يتزوج من قبل. فقد بلغت نسبة من لم يتزوجن من قبل وطلقن قبل الدخول ٢٢,١٪ أما المتزوجات من قبل فقد بلغت النسبة ٤,٩٪، مقابل ذلك بين المطلقين ممن لم يتزوج من قبل ٢٣,٤٪ والمتزوجون ٦,٧٪. ونلاحظ ارتفاع معدلات أنماط الطلاق الرجعي والبائن بينونة كبرى وبينونة صغرى بين المطلقين والمطلقات ممن سبق لهم الزواج مقابل ممن لم يسبق لهم الزواج. ونلاحظ أن اتجاه الفروق بين معدلات المطلقات والمطلقين متشابه في كل أنماط الطلاق عدا الخلع، حيث نجد أن نسبة أكبر من المطلقات لم يسبق لهن الزواج وعلى العكس من ذلك نجده لدى مطلقيهم. وكما أشرنا فهناك أقلية من المطلقات ١٥,٨٪ والمطلقين ٢٤,٥٪ ممن أتيحت لهم فرصة الزواج من قبل ويمثل هؤلاء نسبة محدودة بين من تم طلاقهم قبل الدخول ويمثلون نسبة أكبر بالنسبة للأنماط الأخرى.

وفيما يتعلق باقتراح الطلاق والإصرار على الطلاق فقد تبين بأن المرأة تمثل الأكثرية في كلا الحالتين. فهناك ٥٩,٦٪ من المطلقات ممن اقترحن الطلاق، وهناك ٦٤,٢٪ من المطلقات ممن أصررن على الطلاق. فبعض النساء قد يقترحن الطلاق كسلاح تفاوضي لاعتقادهن بأن ذلك سيؤدي لحل المشكلات المعلقة بصورة تتفق

مع توجهاتهن. وإذا لم يحدث ذلك فنجد الإصرار من بعضهن على الطلاق. وهناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاقتراح والإصرار على الطلاق وأنماط الطلاق. فنجد أن الطلاق حين يقترح أو يصر عليه من قبل الزوجة فإن بعض الأزواج سيوافق خاصة قبل الدخول، وفي حالة الرفض فإن الزوجة ستقيم دعوى الطلاق وسينهى الزواج بالخلع. وهذا ما يفسر ارتفاع نسب طلاق الخلع قبل الدخول بين من اقترحن وأصررن على الطلاق. أما في حالة اقتراح وإصرار المطلق على الطلاق فإن أغلبية الزيجات ستنتهي بطلاق رجعي أو طلاق بائن بينونة صغرى.

وفيما يتعلق بالاستشارة للطلاق فنجد أن الأكثرية ٥٣,٩٪ لم يستشرن أحداً قبل إجراءات الطلاق. ويعود ذلك إلى جهل البعض لأهمية الاستشارة أو المحافظة على الخصوصية أو أن الطلاق جاء بصورة مفاجئة للمرأة. ويبدو أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستشارة وبين أنماط الطلاق. فقد تبين بأن ٢٩,٩٪ ممن طلقن قبل الدخول و١٤,٩٪ ممن طلقن طلاق خلع لجأن لاستشارة أحد الأطراف. فمن المتوقع عند مواجهة صعوبات في بداية الزواج أن يلجأ الطرفان إلى الاستشارة، ففي حالة عدم الاتفاق سينتهي الزواج قبل الدخول. أما إذا كان الزوج مترددًا أو غير موافق فقد تلجأ الزوجة إلى المحكمة وينتهي الزواج بطلاق خلع. أما الطلاق الرجعي فيمثل ٤٦,٢٪ لمن قاموا بالاستشارة. بالمقابل نجد أن الطلاق الرجعي يمثل الأغلبية ٦٨,٦٪ بين من لم يقمن بالاستشارة، ونجد أن نسب الطلاق الخلع أو قبل الدخول أدنى من سابقتها. ويفسر هذا الاختلاف على اعتبار أن الطلاق قبل الدخول يمثل التجربة الأولى للمرأة وهي بحاجة إلى الاستشارة خاصة أننا نعلم أن الأكثرية من المطلقات هن من اقترحن الطلاق وأصررن عليه كذلك. أما طلاق الخلع فالمرأة بالتأكيد بحاجة إلى استشارة قانونية، وكذلك الطلاق البائن بينونة كبرى هي بحاجة إلى استشارة أحد لأنه سيضع حدًّا نهائيًا للحياة الزوجية.

أما فيما يتعلق بمدة التفكير الجدي بالطلاق فقد تبين بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المدة التي أخذها التفكير بالطلاق ونمط الطلاق. فنجد أن هناك علاقة سلبية بين معدلات الطلاق قبل الدخول وبين المدة للتفكير بالطلاق. فقد بلغت نسبة من تم طلاقهن قبل الدخول بعد فترة تفكير من أسبوع إلى شهر

٣٢,٤٪، وتلك النسبة تنخفض تدريجيًا لتصل إلى ٥,١٪ لمن فكر بالطلاق لأكثر من سنة. بالمقابل هناك علاقة إيجابية بين الطلاق الخلع ومدة التفكير بالطلاق. فقد بلغت نسبة طلاق الخلع لمن فكر بالطلاق من أسبوع إلى شهر ٢,٨٪ لترتفع تدريجيا إلى ٢٨,٢٪ لمن فكر بالطلاق لأكثر من سنة. وتمثل معدلات الطلاق الرجعي الأغلبية أي أكثر من نصف الحالات بين أنماط الطلاق في كل الفئات الزمنية. والجدير بالذكر أن أكثرية الحالات التي لم يطل بها التفكير الجدي بالطلاق هي إما رجعية أو قبل الدخول. ونجد أن ٥٤,٨٪ تم طلاقهن طلاقًا رجعيًا بعد تفكير أقل من أسبوع مقابل ٢٣,٨٪ قبل الدخول. ونجد أن معدلات الطلاق البائن بينونة صغرى والخلع ترتفع مع ارتفاع مدة التفكير الجدي بالطلاق. فقد بلغت نسبة من تم طلاقهن طلاقًا رجعيًا ٥٠,٠٪ بعد التفكير ٦ شهور - سنة و١٩,٢٪ طلاقًا بائنًا بينونة صغرى و١٥,٨٪ طلاق خلع و٧,٧٪ طلاقًا بائنًا بينونة كبرى أو قبل الدخول. أما بالنسبة لمدة التفكير الجدي بالطلاق لأكثر من سنة فقد بلغت نسبة الطلاق الرجعي ٥٣,٨٪ والخلع ٢٨,٢٪ وقبل الدخول ٥,١٪ والبائن بينونة صغرى ١٢,٨٪ والبائن بينونة كبرى ٠٪. فمن المتوقع إذا أخذت فكرة التفكير الجدي بالطلاق مدة أطول فإن الخلافات الزوجية ستستمر في مرحلة الاستشارات. وقد يلجأ كل طرف إلى استشارات قانونية خاصة في طلاق الخلع وربما الطلاق البائن بينونة كبرى.

أما فيما يتعلق فيما إذا اتخذت المطلقة قرارا بعدم الزواج فتشير البيانات إلى أن ذلك القرار له علاقة ذات دلالة إحصائية بنمط الطلاق. فنجد أن أكثرية من قررن الزواج مستقبلا طلقن طلاقا رجعيا أو قبل الدخول. بالمقابل نجد أن أكثرية من قررن عدم الزواج طلقن طلاقا رجعيا أو طلاقا بائنا بينونة صغرى أو خلعا. فنجد أن ٥٩,٠٪ ممن اتخذن قرارا بعدم الزواج طلقن طلاقا رجعيا، وكذلك ٢٠,٥٪ ممن طلقن طلاقا بائنا بينونة صغرى، و٧,٧٪ ممن طلقن طلاقا بائنا بينونة كبرى، و١١,٥٪ ممن طلقن خلعا، مقابل ١,٣٪ ممن طلقن قبل الدخول. ونجد أن ٢٧,٠٪ ممن اتخذن قرارا بالزواج مرة أخرى طلقن طلاق قبل الدخول، وكذلك ٩,٢٪ طلاق خلع و١,٢٪ بائنا بينونة كبرى، و٤,٠٪ بائنا بينونة صغرى، وهناك ٧٥,٧٪ طلقن طلاقًا رجعيًا.

والواقع أن تلك النسب تعكس معاناة المرأة التي مرّت بتجربة الطلاق مرة واحدة أو عدة مرات. فالطلاق قبل الدخول يترك آثارًا نفسية سلبية مؤقتة، وهو أقرب للخطوبة الفاشلة منه للزواج وهذا ما يفسر الأغلبية الساحقة التي ترغب بتكرار التجربة مرة أخرى. أما بالنسبة للطلاق الرجعي فهو في معظم الأحيان ناتج عن زواج تجربة قصيرة نسبيًا، وهو الطلاق الأول في معظم الحالات بالنسبة للمرأة، وهذا ما يفسر أيضًا الأكثرية الراغبة في العودة للزواج. أما بالنسبة للطلاق البائن بينونة صغرى أو كبرى، فإن الطلاق مرتين أو ثلاثًا يشير إلى فشل تجربة الزواج رغم المحاولات ولذا فإن ذلك يترك انطباعًا سلبيًا نحو الزواج لدى المطلقات وهذا ما يفسر الأكثرية غير الراغبة بالزواج من بين أولئك المطلقات، وكذلك بالنسبة لطلاق الخلع والذي تحقق نتيجة لمطالبة المرأة وشكواها من معاناتها خلال الحياة الزوجية. وهذا ما يفسر رغبة الكثيرات ممن مررن بتلك التجربة عدم تكرارها ثانية.

ولدى سؤال أفراد العينة كيف يمكن أن تصفي شعورك نحو المطلق؟ أجاب معظم أفراد العينة ٥٤,٥٪ بأن شعورهن نحو المطلق ممكن أن يوصف بعدم الاهتمام، وأجابت ١٦,٦٪ بأنها ما زالت تحب المطلق وتحترمه، فيما أشارت ٢٦,٥٪ إلى كراهيتها الشديدة للمطلق، وهناك ٢,٤٪ أبدين شعورًا بالذنب. والواقع أن تلك المواقف تعود بالمقام الأول إلى درجة المعاناة التي مرت بها المطلقة. فنجد أن ٥٨,٧٪ ممن أبدين شعورًا بعدم الاهتمام طلقن طلاقًا رجعيًا و٢٦,١٪ طلقن قبل الدخول. ونجد أن ٧٣,٨٪ ممن عبرن عن حبهن واحترامهن للمطلق قد طلقن طلاقًا رجعيًا، وهناك ٤٩,٣٪ ممن أبدين شعورًا بالكراهية الشديدة طلقن طلاقًا رجعيًا وكذلك ٢٠,٩٪ ممن طلقن طلاق خلع. أما من شعرن بالذنب فنجد أن ٥٠,٠٪ طلقن طلاقًا رجعيًا والنصف الآخر طلقن طلاقاً بائناً بينونة صغرى أو كبرى أو خلعاً. وهكذا نجد أن أكثرية من عبرن عن حب واحترام المطلق أو عدم الاهتمام به طلقن طلاقًا رجعيًا. وهذا الشعور يعود إلى أن المرأة في تلك الزيجات ربما تكون معاناتها أقل ممن مرت بأنماط الطلاق الأخرى. وتأكيدًا لذلك نجد أن ٢٠,٩٪ ممن أبدين شعورًا بالكراهية الشديدة تجاه المطلق طلقن طلاق خلع، بالمقابل نجد أن ٢٦,١٪ ممن أبدين شعورًا بعدم الاهتمام طلقن قبل الدخول. وهذا يعود لدرجة المعاناة التي لمستها المرأة.

الخاتمة

حاولنا في هذه الدراسة الإجابة عن مجموعة من الأسئلة. وقد قمنا بمحاولة تفسير الاختلافات بين قيم العوامل المختلفة. ووجدنا بأن أنماط الطلاق لها علاقة ذات دلالة إحصائية بمجموعة من العوامل. فقد تبين بأن الطلاق قبل الدخول هو الأكثر بين الجامعيين، والشيعة، والشباب من ذوي الأعمار ١٦-٣٠ سنة، وتجربتهم الزواجية هي الأولى غالبًا، ومدة الزواج قصيرة تقاس بأسابيع أو شهور قليلة. ونجد أن ذلك الزواج قد تم على الأرجح بناء على رغبة الأهل وموافقتهم. وتعود أسباب ذلك الطلاق في معظم الأحيان إلى مشاكل النفور وعدم الاقتناع بالزوج أو الزوجة، ومشاكل التفاعل بين الزوجين، ومشاكل الأمراض الجسدية والنفسية والغيرة والشك، ومشاكل السكن المستقل والخلاف مع أهل الزوج. ويتم هذا الطلاق في الغالب بناء على طلب وإصرار المطلقة. وقد تم التفكير الجدي بالطلاق لفترة قصيرة جدًا، ومن الأرجح أنه قد تم استشارة شخص ما قبل طلب الطلاق. ونظرًا لقصر التجربة الزواجية فإن المطلقة غير مهتمة بالمطلق، وهي تعتزم الزواج مرة أخرى.

أما الطلاق الرجعي فهو الأكثر انتشارًا بين الأميين وحملة الشهادة الابتدائية، والسنة، وذوي الأعمار أكثر من ٣٠ سنة، وغالبًا لديهم أطفال. نجد أن تجربة الزواج تلك ليست بالضرورة الأولى، ومدة الزواج أطول مقارنة بالنمط السابق. ونجد أن الزواج في أغلب الأحيان قد تم بناء على رغبة الأهل وموافقتهم. وأخذ التفكير الجدي بالطلاق في معظم الأحيان ٣-٦ شهور، وغالبًا لم تتم استشارة أحد قبل إجراء الطلاق. وتعود معظم أسباب ذلك النمط في الطلاق إلى سوء المعاملة والفساد، ومشكلات تعدد الزوجات، ومشكلات التفاعل بين الزوجين. وتتسم نظرة المرأة المطلقة بعدم الاهتمام، ولهذا فهي لم تتخذ قرارًا بعدم الزواج.

أما الخلع فيتم بناءً على اقتراح وإصرار المطلقة، ومن الممكن أن تكون للمطلقة أو المطلق تجربة زواج سابقة. ويتم ذلك النمط بناءً على استشارة وهي في الغالب استشارة قانونية. ونجد أن الزواج في معظم الأحيان تم بناء على الرغبة الشخصية ودون موافقة الأهل. والدافع لذلك الطلاق هو مشكلات سوء المعاملة

والفساد، ومشاكل مالية، ومعظم المطلقات من الفئة العمرية ٢٥ - ٣٠ سنة، ولديهن أطفال، ومن الشيعة. ونظرًا لمعاناة المرأة من هذا النمط فإن نظرتها للمطلق تتسم بالكره الشديد. ومعظمهن اتخذ قرارًا بالزواج ثانية.

غأما الطلاق البائن بينونة صغرى فهو الأكثر ممارسة بين الأميات وحملة الشهادة الابتدائية، والسنّة، وذوي الأعمار أكثر من ٣٠ سنة لمن لديهن أطفال. ونجد أن معظم المطلقات دخلن الزواج بناءً على الرغبة الشخصية لا رغبة الأهل، وقد تم الزواج دون موافقتهم ونجد أن المطلق هو الذي اقترح وأصر على الطلاق وقد تم الطلاق بناء على استشارة. وتبين أن مدة الزواج هي أطول نسبيًا من غيره، وهناك كثيرات لهن تجربة سابقة بالزواج. ونظراً لمعاناة المطلقة فإن معظمهن يفضلن عدم الزواج ثانية، ويبدين شعورًا بعدم الاهتمام بالمطلق. وتأتي في مقدمة أسباب الطلاق سوء المعاملة والفساد والمشكلات المالية ومشكلات السكن والخلاف مع الأهل.

أما الطلاق البائن بينونة كبرى فيتم في الغالب بناءً على طلب وإصرار المطلق. وفي هذا الطلاق وهو الثالث للزوجين نادراً ما تتم استشارة أحد. ونجد أن الزواج في الأصل قد تم في معظم الأحيان بناءً على الرغبة الشخصية وعدم موافقة الأهل.

وبالتأكيد فإن أغلب الزيجات قد استمرت لفترة أطول نسبيًا من الأنماط السابقة، وأن التفكير الجدي بالطلاق استمر لأكثر من ٦ شهور. ومعظم المطلقات أكثر من ٣٠ سنة، ولديهن أطفال، ومعظمهن من المذهب السني. ونظراً لمعاناة معظم المطلقات فقد اتخذت الأغلبية قرارًا بعدم الزواج. ومعظمهن يضمرن كراهية شديدة للمطلق. وتعود أسباب ذلك الطلاق في المقام الأول لمشكلات سوء المعاملة والفساد والمشكلات المالية.

وبعد فقد حاولنا في هذه الدراسة تسليط الضوء على أنماط الطلاق وعلاقتها بخلفيات المطلقين وهو أحد الجوانب المنسية في تصورنا لمعادلة الطلاق. ولذا قمنا بمحاولة الربط بين خلفيات المطلقين والأنماط المختلفة للطلاق، وأجبنا عن مجموعة من أسئلة الدراسة، وحاولنا تفسير العلاقات بين المتغيرات المختلفة. ونأمل أن تجرى المزيد من الدراسات لتسليط الضوء على ذلك الجانب علنا نتوصل إلى فهم أفضل للعلاقة بين تلك الأنماط وخلفيات المطلقين.

التوزيع النسبي للمطلقات حسب نمط الطلاق وحسب المتغيرات المستقلة

المتغيرات المستقلة / نمط الطلاق		رجعي	بائن بينونة صغرى	بائن بينونة كبرى	خلع	قبل الدخول	المجموع	كا٢
١ -	**التعليم**							*١٨,٨
أ -	أمي/ ابتدائي	٦٩,٤	١١,١	٨,٣	٨,٣	٢,٨	٣٦	
ب -	متوسط/ ثانوي	٦١,٠	٧,٨	٢,٨	١١,٣	١٧,٠	١٤١	
جـ -	جامعي فما فوق	٤٩,٤	١١,١	١,٢	٧,٤	٣٠,٩	٨١	
٢ -	**تم الزواج بناء على**							**١٤,٠
أ -	الرغبة الشخصية أولا	٥٦,٢	١٢,٤	٦,٦	٩,٩	١٤,٩	١٢١	
ب -	رغبة الأهل أولا	٦٠,٦	٦,٦	-	٩,٥	٢٣,٤	١٣٧	
٣ -	**عدد سنوات الزواج**							**٩٩,٥
أ -	أقل من ٦ شهور	٤٠,٦	-	-	٧,٢	٥٢,٢	٦٩	
ب -	٦ شهور - أقل من سنتين	٧٢,٧	٩,١	-	-	١٨,٢	٤٤	
جـ -	سنتين -أقل من ٥ سنوات	٥٩,٧	١٤,٩	-	١٦,٤	٩,٠	٦٧	
د -	٥ سنوات - أقل من ١٣ سنة	٦٦,٧	١٢,٨	١٠,٣	١٠,٣	-	٣٩	
هـ -	١٣ فما فوق	٦٤,١	١٢,٨	١٠,٣	١٢,٨	-	٣٩	
٤ -	**السبب الرئيسي للطلاق**							*٤٧,٨
أ -	سوء المعاملة والفساد	٦٤,٤	٨,٥	٨,٥	١٥,٣	٣,٤	٥٩	
ب -	عدم توفر السكن المستقل	٥٣,٨	١٩,٢	-	٧,٧	١٩,٢	٢٦	
جـ -	مشكلات جنسية	٧٠,٦	١١,٨	-	٥,٩	١١,٨	١٧	
د -	مشكلات التفاعل	٦٠,٠	٥,٠	١,٧	٨,٣	٢٥,٠	٦٠	
هـ -	تعدد الزوجات	٦٦,٧	١١,١	-	٧,٤	١٤,٨	٢٧	
و -	مشكلات مالية	٥٠,٠	٩,١	٩,١	١٨,٢	١٣,٦	٢٢	
ز -	النفور وعدم الاقتناع	٣٦,٤	١٣,٦	-	٤,٥	٤٥,٥	٢٢	
ح -	أمراض نفسية وجسدية	٥٤,٢	٤,٢	-	٤,٢	٣٧,٥	٢٤	
٥ -	**موقف عائلة المطلقة من الزواج**							**٣٥,١
أ -	موافق بشدة	٦٠,٤	٨,١	٠,٩	٦,٣	٢٤,٣	١١١	
ب -	موافق	٥٨,٩	٨,٩	٣,٦	٩,٨	١٨,٨	١١٢	
جـ -	غير مهتم	١٠٠	-	-	-	-	٣	
د -	غير موافق	٥٢,٢	٨,٧	٨,٧	٢٦,١	٤,٣	٢٣	
هـ -	غير موافق بشدة	٣٣,٣	٥٠,٠	١٦,٧	-	-	٦	

تابع/ التوزيع النسبي للمطلقات حسب نمط الطلاق وحسب المتغيرات المستقلة

المتغيرات المستقلة / نمط الطلاق		رجعي	بائن بينونة صغرى	بائن بينونة كبرى	خلع	قبل الدخول	المجموع	كا٢
٦ -	**العمر عند الطلاق**							٥٠,٥**
أ -	١٦ - ٢١	٤٤,٤	-	-	٨,٣	٤٧,٢	٣٦	
ب -	٢٢ - ٢٥	٦٤,٩	٦,٨	-	٦,٨	٢١,٦	٧٤	
جـ -	٢٦ - ٢٩	٤٥,٦	١٤,٠	٣,٥	١٥,٨	٢١,١	٥٧	
د -	٣٠ - ٣٣	٦٧,٥	١٥,٠	٢,٥	٧,٥	٧,٥	٤٠	
هـ -	٣٤ - ٤١	٦٦,٧	٨,٣	٨,٣	١١,١	٥,٦	٣٦	
و -	٤٢ فما فوق	٦٦,٧	١٣,٣	١٣,٣	٦,٧	-	١٥	
٧ -	**الأبناء**							٧١,٢**
أ -	يوجد	٦٤,٨	١٦,٠	٦,٤	١٢,٨	-	١٢٥	
ب -	لا يوجد	٥٢,٦	٣,٠	-	٦,٨	٣٦,٨	١٣٣	
٨ -	**المذهب الديني للمطلقة**							١١,٩*
أ -	سنية	٦٠,٨	١٠,٥	٣,٨	٧,٧	١٧,٢	٢٠٩	
ب -	شيعية	٤٩,٠	٤,١	-	١٨,٤	٢٨,٦	٤٩	
٩ -	**المذهب الديني للمطلق**							١٠,٨*
أ -	سني	٦١,٩	١٠,٠	٣,٣	٧,٦	١٧,١	٢١٠	
ب -	شيعي	٤٣,٨	٦,٣	٢,١	١٨,٨	٢٩,٢	٤٨	
١٠ -	**الزواج السابق للمطلقة**							٢٠,١**
أ -	نعم	٦١,٠	١٤,٦	١٢,٢	٧,٣	٤,٩	٤١	
ب -	لا	٥٨,١	٨,٣	١,٤	١٠,١	٢٢,١	٢١٧	
١١ -	**الزواج السابق للمطلق**							١١,٨**
أ -	نعم	٦١,٧	١٦,٧	٥,٠	١٠,٠	٦,٧	٦٠	
ب -	لا	٥٧,٦	٧,١	٢,٧	٩,٢	٢٣,٤	١٨٤	
١٢ -	**من اقترح الطلاق**							١٢,٧*
أ -	المطلق	٦٤,٤	١١,٥	٤,٨	٢,٩	١٦,٣	١٠٤	
ب -	المطلقة	٥٤,٥	٧,٨	١,٩	١٤,٣	٢١,٤	١٥٤	
١٣ -	**من أصر على الطلاق**							٢٧,١**
أ -	المطلق	٦٧,٠	١٦,٥	٢,١	١,٠	١٣,٤	٩٧	
ب -	المطلقة	٥١,٣	٥,٢	٣,٩	١٥,٦	٢٤,٠	١٥٤	

تابع/ التوزيع النسبي للمطلقات حسب نمط الطلاق وحسب المتغيرات المستقلة

نمط الطلاق / المتغيرات المستقلة		رجعي	بائن بينونة صغرى	بائن بينونة كبرى	خلع	قبل الدخول	المجموع	كا٢
١٤-	**الاستشارة قبل الطلاق**							٢٨,١**
أ -	تمت الاستشارة	٤٦,٢	٥,١	٤,٣	١٤,٥	٢٩,٩	١١٧	
ب -	لم تستشر أحداً	٦٨,٦	١٣,١	٢,٢	٥,٨	١٠,٢	١٣٧	
١٥-	**مدة التفكير الجدي بالطلاق**							٣٧,٨**
أ -	أقل من أسبوع	٥٤,٨	١١,٩	٢,٤	٧,١	٢٣,٨	٤٢	
ب -	أسبوع > شهر	٥٤,٩	٥,٦	٤,٢	٢,٨	٣٢,٤	٧١	
جـ -	شهر > ٣ شهور	٥٨,٧	٦,٥	٢,٢	٨,٧	٢٣,٩	٤٦	
د -	٣ شهور > سنة	٦٣,٥	١٣,٥	٥,٨	٩,٦	٧,٧	٥٢	
هـ -	أكثر من سنة	٥٣,٨	١٢,٨	-	٢٨,٢	٥,١	٣٩	
١٦-	**القرار بعدم الزواج**							٣٩,٠**
أ -	نعم	٥٩,٠	٢٠,٥	٧,٧	١١,٥	١,٣	٧٨	
ب -	لا	٥٧,٧	٤,٩	١,٢	٩,٢	٢٧,٠	١٦٣	
١٧-	**الشعور نحو المطلق**							٣٤,٩**
أ -	أحبه وأحترمه	٧٣,٨	١٦,٧	٢,٤	٢,٤	٤,٨	٤٢	
ب -	لا أهتم به	٥٨,٧	٧,٢	١,٤	٦,٥	٢٦,١	١٣٨	
جـ -	أكرهه بشدة	٤٩,٣	٩,٠	٦,٠	٢٠,٩	١٤,٩	٦٧	
د -	أشعر بالذنب	٥٠,٠	١٦,٧	١٦,٧	١٦,٧	-	٦	

* كا٢ دالة احصائيا عند مستوى ٠,٠٥ فما دون.

** كا٢ دالة احصائيا عند مستوى ٠,٠٠١ فما دون.

الهوامش والمراجع

(١) علية حسن حسين: **بحث الطلاق في المجتمع الكويتي**، إدارة التخطيط والمتابعة، وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، الكويت: ١٩٧٨ .

(٢) محمد عيسى برهوم: «مكانة المرأة الاجتماعية والطلاق في الأردن»، **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد الأول، السنة الخامسة، ١٩٧٧، ص٧ - ٣٦.

(٣) عبدالله عبدالرحمن الفيصل: «بعض خصائص المطلقين الاجتماعية في إحدى محاكم الطلاق بالمملكة العربية السعودية»، **مجلة جامعة الملك سعود**، م(٣) الآداب (١)، ١٩٩١، ص ١٨٩ - ٢١٦.

(٤) سلوى عبدالحميد الخطيب: «الطلاق وأسبابه من وجهة نظر الرجل السعودي»، **مجلة جامعة الملك سعود**، م (٥)، الآداب (١) ١٩٩٣، ص٢٠٥-٢٤٢.

(٥) - White, Lynn, "Determinant of Divorce: A Review of Research in the Eighties". Journal of Marriage & the Family. 1990, 52: 904-912.

(٦) - Goode, W.J., Women in Divorce. 1956, New York: Free Press. Repiblished Divorce & After. New York: Free Press, 1969.

(٧) - Kelly, Jean B. (1982) "Divorce: The adult perspective". In Benjamin B. Wolman & George Stricker (eds.), Handbook of Development Psychology. New Jersey: Prentic-Hall, 734-750.

- Kincard, Stephen & Caldwell, Robert (1995) "Marital Separation" Causes, Coping, and Consequences". Journal of Divorce & Remarriage. 22: 109-128.

(٨) - Trent, Katerin & South, Scott (1989) "Structural Determinant of Divorce Rate: Across - Societal Analysis". Journal of Marriage & the Family, 51: 391-404.

(٩) - White, Lynn (1990) op-cit.

(١٠) - Liao, Carlian & Heaton, Tim (1992) "Divorce Trends & Differential in China". Journal of Comparative Family Studies. 23: 413-429.

(١١) - Guest, Philip (1992) "Marital Dissolution & Development in Indonesia". Journal of Comparative Family Studies. 23: 95-113.

(١٢) - Canebal, Maria (1990) "An Economic Approach to Marital Dissolution in Puerto Rico". Journal of Marriage & Family. 52: 515-530.

(١٣) أحمد عون: **الطلاق في الإسلام محدد ومقيد**، القاهرة: دار النهضة، ١٩٧٥.
أحمد الغندور: **الطلاق في الشريعة الإسلامية**، القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٧.

❊ ❊ ❊